



الطرح المتوقع بقيمة تزيد على مليار جنيه

شركتان برأس مال أجنبي ترغبان في الانضمام للبورصة إحداهما تقدمت بملف للرقابة المالية

حابي

كشفت الدكتورة محمد عمران، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، عن إيداع شركتين -نشاطهما في مصر، ولكن ذواتا رأس مال أجنبي- رغبتهما للانضمام إلى البورصة المصرية، منهنما واحدة تقدمت بملفها للهيئة. وأضاف رداً على سؤال حابي، خلال المؤتمر الذي عقده الهيئة أمس لاستعراض نتائج العام الماضي، وعرض ملامح الفترة المقبلة، أن الشركة التي تقدمت بملفها تعمل في مجال الرعاية الصحية، وسيصل طرحها المتوقع إلى ما يزيد على مليار جنيه، مشيراً إلى أن الشركة الثانية لم تقدم ملفها حتى الآن، ولكنها أجرت مشاورات مع الهيئة بخصوص فكرة الطرح.

وأكد عمران أن الملف المقدم من الشركة التي تعمل في قطاع الرعاية الصحية ما زال قيد الدراسة والمشاورات ولم يترق بعد لتقديم طلب رسمي للبورصة.

وأوضح عمران أن الفترة المقبلة ستكون مناسبة للحكومة والقطاع الخاص، لإدراج بعض الشركات في البورصة المصرية، مشيراً إلى أن حجم السيولة خلال الفترة المقبلة، سيكون أفضل مما كان عليه في الأوقات السابقة، وهو ما سيعزز دور البورصة

الإيجابي في توفير التمويل الأساسي للشركات. وأشار إلى أن اهتمام رئاسة الجمهورية والبنك المركزي بسوق المال، وأيضاً إلى جانب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الهيئة والسماح لصندوق حماية المستثمر باستثمار جزء من أمواله، ساهمت في تعزيز السيولة، وتقليل عمولة التعاملات والتي لها أثر إيجابي على حجم التعاملات، موضحاً أنه كلما انخفضت عمولة التعاملات، كان لها مردود إيجابي على سوق الأوراق المالية.

وذكر عمران أن الهيئة خفضت عمولة التعاملات من 51 في الألف إلى 30 في الألف، كما نجحت وزارة المالية في خفض ضريبة الدمغة من 1.5 إلى 0.5 فقط، لافتاً إلى أنه حساباً لخفض هذه العمولات في ظل وجود تداول بقيمة 300 مليار جنيه، سنجد أن هذه الجهود خفضت عمولات بقيمة 300 مليون جنيه.

وعن الإصدارات المتوقعة بالفترة المقبلة، قال عمران، إن الهيئة بصدد الموافقة على طرح إصدار أدوات دين بقيمة تزيد على 170 مليون جنيه لصالح المجموعة المالية هيرميس، مشيراً إلى أن هناك إقبالاً كبيراً على طلبات إصدارات أدوات الدين، لا سيما أن الشركات تحصل على ميزات في ظل انخفاض أسعار الفائدة عند طرح أدوات دين أو سندات قصيرة الأجل أو في شكل صكوك أو في سندات توريق.



المستشار رضا عبد المعطي نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بلغ عددها 16 شركة تمتلك محافظ كبيرة، وهناك بعض الشركات تتركز حالياً في توريق محافظها، متوقعاً حجم إصدار جيداً لأدوات الدين خلال عام 2021.



الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

وأضاف أن الهيئة تأمل في زيادة حجم إصدار أدوات الدين بنسبة تتراوح من 15% إلى 20%، خاصة مع وجود إقبال كبير على سندات التوريق، مشيراً إلى أن شركات التمويل الاستهلاكي والتي

عمران: الشركة المتقدمة تعمل بالرعاية الصحية والطلب ما زال قيد الدراسة والمشاورات

عبد المعطي: دراسة 4 طلبات لتأسيس شركات تأمين جديدة وطلبين للوساطة

وأشار عمران إلى أن العام الماضي شهد ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة إصدارات سندات التوريق بنسبة 9%، مسجلة 24.1 مليار جنيه، مقارنة بنحو 22.1 مليار جنيه في عام 2019.

مضيفاً أن تلك القيمة تمثل مؤشراً هاماً خاصة أنها تأتي بالرغم من الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا.

وأشار محمد عمران إلى أنه بالنسبة لإصدارات الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فإن الإصدار الأول والثالث صكوك إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بلغت قيمتها 2.6 مليار جنيه، مضيفاً أن الإصدار الثاني يمثل صكوك مضاربة متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 2.5 مليار جنيه.

ومن جانبه كشف المستشار رضا عبد المعطي، نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، عن دراسة 4 طلبات تأسيس شركات تأمين جديدة في نشاط الممتلكات، وطلبين لإنشاء شركة وساطة تأمينية.

وأضاف عبد المعطي لحابي، أنه تجري حالياً مراجعة دراسة الجدوى الخاصة بهذه الشركات، والحصول على موافقات من بعض الجهات المعنية، موضحاً أن هناك شركتين من إحدى الشركات التي تقدمت بالحصول على ترخيص لمزاولة نشاط الممتلكات عبارة عن كيانات محلية بشراكة أجنبية.

وأكد عبد المعطي، أنه بعد الانتهاء من طلبات شركات الوساطة الجديدة، ستطلق الهيئة الباب حول قبول أي طلبات جديدة في هذا الخصوص.



ضمن خطة الاستحواذ على حصة من مبادرة المركزي

سي تي إيدج تتفق مع المصرف المتحد وبنك مصر لتقديم التمويل العقاري للعملاء

500 مليون قيمة البروتوكول الأول والإعلان عن تفاصيل الاتفاق الثاني اليوم



محمد المكاوي الرئيس التنفيذي لشركة سي تي إيدج

المتوقع للاقتصاد المصري خلال عام 2021 والذي سيمثل إلى 3.5% سيهدد بالنفع على القطاعات كافة وخاصة القطاع العقاري بمختلف أسواقه سواء النشاط التجاري أو الإداري أو السكني.

وأطلقت سي تي إيدج أول مشاريعها في فبراير 2018، وتحولت أكثر من عشرة مشاريع لهيئة المجتمعات في الملمين الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة والمطورة الجديدة، وتمتلك الشركة ثلاثة مشروعات في الملمين الجديدة وهي أبراج نورث إيدج، وبرجا 13 جيت، ومشروع الفيلات مزراين، كما تعمل الشركة على مشروعين الشيع زايد هما إيتايا وإيتايا سكوير، ومشروع آخر في مدينة القاهرة الجديدة.



أشرف سالمان رئيس مجلس إدارة شركة سي تي إيدج

لغات منخفضة ومتوسطي الدخل كانت أحد أهم الآليات لتحريك السوق المصرية وناعشاً اقتصادياً. ولفت إلى أن المبادرة أتاحت التمويل طويل الأجل بعد أقصى 20 سنة وبأسعار عوائد منخفضة 8% متناقصة مما ساهم في دعم الطبقة المتوسطة، أما على الصعيد الاجتماعي فمساندة المواطن المصري ودعم حقه في السكن المناسب بمجموعة متميزة من برامج التمويل العقاري والتي تناسب جميع الاحتياجات، وقال القاضي إن هذا البروتوكول يعد إضافة قوية لسوق الاستثمار العقاري في مصر مع بداية 2021، مشيراً إلى أن مجال الاستثمار العقاري يعد أحد الآليات الاستثمارية الآمنة والتي تحظى بقبول كبير لدى المصريين.



أشرف القاضي رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد

وقد البروتوكول أشرف القاضي، رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد، والدكتور محمد المكاوي الرئيس التنفيذي لشركة سي تي إيدج، كما شهد مراسم التوقيع الدكتور أشرف سالمان رئيس مجلس إدارة شركة سي تي إيدج، ويحضر فرج عبد الحميد نائب رئيس المصرف المتحد، ورحاب عزمي رئيس قطاع التجزئة والفروع، وأمين محمد رئيس قطاع التمويل العقاري.

وقال القاضي إن هذا البروتوكول يعد إضافة قوية لسوق الاستثمار العقاري في مصر مع بداية 2021، مشيراً إلى أن مجال الاستثمار العقاري يعد أحد الآليات الاستثمارية الآمنة والتي تحظى بقبول كبير لدى المصريين.

بكر بهجت

وقعت شركة سي تي إيدج للتطوير العقاري أمس بروتوكولي تعاون لتوفير التمويل العقاري لعملاء الشركة، الأول مع المصرف المتحد بقيمة 500 مليون جنيه، وهو ما تم الإعلان عنه، والثاني مع بنك مصر بحسب ما علمته نشرة «حابي»، وسيتم الإعلان عن تفاصيله اليوم.

ويأتي الاتفاق مع البنكين ضمن الاستراتيجية التي وضعتها الشركة ونهاية العام الماضي والتي تضمنت وفقاً لما قاله أشرف سالمان رئيس مجلس إدارة الشركة، الاستحواذ على أكبر حصة ممكنة من مبادرة التمويل العقاري التي أطلقها البنك المركزي في مارس الماضي، وذلك من خلال محفظة الوحدات الجاهزة التي تتولى الشركة تسويقها الهيئة المجتمعات العمرانية.

وضمنت قائمة الجهات التي وقعت معها الشركة حتى الآن اتفاقيات لتوفير خدمات التمويل العقاري بحسب ما أعلنه سالمان في وقت سابق، كلاً من البنك الأهلي وبنك قناة السويس والبنك المصري الخليجي والبنك العربي الإفريقي QNB، وأقيم اليوم بنك مصر والمصرف المتحد، إلى جانب شركة التمويل العقاري «الأولى».

وتخطط شركة سي تي إيدج للوصول بمبيعاتها خلال العام الجاري إلى نحو 18 مليار جنيه، ضمن مساعيها للوصول بمبيعاتها خلال 3 سنوات تبدأ من العام الحالي إلى نحو 30 مليار جنيه في العام الواحد، على أن ترتفع المبيعات تدريجياً إلى 18 مليار جنيه في العام الحالي ثم 22 مليار جنيه في العام المقبل، و30 مليار جنيه في عام 2023.

وفي بيان أسن أعلن المصرف المتحد عن توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع شركة سي تي إيدج للتطوير العقاري بقيمة 500 مليون جنيه بهدف التوسع في خدمات وبرامج التمويل العقاري، وفقاً لرؤية الدولة المصرية 2030.

الشريحة الأولى من القرض البالغ قيمته الإجمالية 750 مليوناً

بنك مصر يوقع اتفاقية تمويل بقيمة 425 مليون يورو مع الاستثمار الأوروبي



عاكف المغربي نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر

الاستثمارات الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 20% من كامل محفظة البنك الائتمانية. ووصل حجم محفظة تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 23.51% من حجم محفظة البنك الائتمانية، قبل نهاية الفترة الزمنية المقررة من البنك المركزي والمحدد بمبلغ عام 2020 الماضي.

وطرح بنك مصر القرض الرهني للمشروعات الصغيرة (كسبريس)، وهو أول منتج إقراض رقمي في مصر، تتم مراحله كافة عبر الموقع الإلكتروني للبنك، خلال 5 أيام من تقديم طلب العميل.

حابي

وقع بنك مصر اتفاقية تمويل بقيمة 425 مليون يورو مع بنك الاستثمار الأوروبي، تمثل الشريحة الأولى من القرض البالغ قيمته الإجمالية 750 مليون يورو.

وكان بنك مصر قد حصل على الموافقات الخاصة بالقرض في أكتوبر الماضي، بغرض إعادة ضخه لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تداعيات أزمة كورونا.

وقع الاتفاقية: عاكف المغربي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، وفلافيا بلانزا، مديرة عمليات الاستثمار الأوروبي في منطقة الجوار، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، يوم 22 ديسمبر.

وقال البنك الحكومي، في بيان اليوم، إن الاتفاقية تمثل الشريحة الأولى لإجمالي القرض الحاصل عليه بنك مصر بمبلغ 750 مليون يورو، وسيتم التوقيع على اتفاقية الشريحة الثانية بباقي المبلغ مطلع العام القادم.

وتهدف الاتفاقية إلى توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في مواجهة تداعيات فيروس كورونا. وبحسب البيان، تصل مدة القرض إلى 6 سنوات، وتعد هذه الاتفاقية ثالث تعاون بين بنك مصر وبنك الاستثمار الأوروبي، حيث تم توقيع الأولى بمبلغ 500 مليون يورو تم صرفها على شريحتين، والثانية بمبلغ 500 مليون يورو وتم صرفها على شريحتين أيضاً.

ويذكر يصل إجمالي حجم التعامل مع الاستثمار الأوروبي إلى ما يقرب من 2 مليار يورو، بحسب ما ذكره البيان.

ويعد بنك مصر من أوائل البنوك التي التزمت بتحقيق مستهدف البنك المركزي بوصول محفظة

محللان: كسر القالب العرضي مرهون بزيادة تعاملات المؤسسات

تطوير منهجية مؤشر EGX30 يعكس صورة أكثر دقة عن حركة السوق

رنا ممدوح

حيث السيولة سيقل من ظاهرة قيادة سهم واحد لحركة السوق منفرداً عن باقي أداء الأسهم، وحول التحرك العرضي للبورصة، أرجع ذلك إلى ارتباطها بحركة الأسواق العالمية، المتأثرة بتداعيات أزمة كورونا وأيضاً تغيرها نقل السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جو بايدن.

وتوقع الناشئ أن يختلف الأداء بالبورصة المصرية عن الوضع الحالي مع تشييط حركة الطروحات من جديد وخاصة برنامج الطروحات الحكومية وبالنسبة للقطاعات، فرشح كلاً من المقارنات والبنوك بجانب البروتوكليات لتحقيق معدلات نمو بالفترة القادمة.

السيولة وكذا المستوية لباقي المعايير، ومن ثم اختيار الشركات الثلاث المتبقية من عينة تتضمن 6 شركات بداية من الشركة رقم 28 حتى 33 في الترتيب من حيث السيولة، من خلال مطابقتهم مع الشركات المكونة للمؤشر الحالي.

ومن جانبه، قال حسام الغايش، العضو المنتدب لشركة EGX30، يحتاج لإدراج مزيد من الشركات ذات المركز المالي القوي بما يضمن إعادة هيكلة لخريطة الأوزان النسبية الحالية.

المراجعة الدورية، عن قيمة الوسيط لرأس المال السوقي مرجحاً بالأسهم حرة التداول لأعلى 60 شركة من حيث «السيولة».

وسرتب الشركات من حيث «السيولة» على أن تكون مستوفاة لجميع معايير الانضمام بالمؤشر، يتبعه تطبيق قاعدة (Buffer Rule)، التي تعزز من استقرار مكونات المؤشر وتحد من تغيير عدد كبير في الشركات خلال المراجعة الواحدة وهي المنهجية المتبعة في كبرى المؤسسات التي تصدر مؤشرات عالمياً.

مشيراً إلى أن مجال الاستثمار العقاري يعد أحد الآليات الاستثمارية الآمنة والتي تحظى بقبول كبير لدى المصريين.

صغار المساهمين على التوزيعات النقدية، معلقاً: «فكان القرار صادماً بالنسبة لهم».

وحول التغييرات الهيكلية التي صاغتها البورصة منذ بداية العام، قال إن تطوير منهجية مؤشر EGX30 يوضع معيار السيولة في الاعتبار سيدفع المؤشر للتعبير عن أداء الأسهم بصورة أكثر واقعية.

تعمد فلسفة التعديل الجديد لمنهجية EGX30 في الإدراج، وفقاً للبورصة، على إضافة معيار إلى جانب معيار السيولة «قيم التداولات»، مع اشتراط ألا تقل قيمة رأس المال السوقي مرجحاً بالتداول الحر للشركات المؤهلة للانضمام للمؤشر في تاريخ

اليومية وأقل مؤشر البورصة الرئيسي تعاملات اليوم على ارتفاع 0.31%، لتداول عند مستوى 11485 نقطة، واستحوذ الأفراد على 79.90% من إجمالي التعاملات.

وقال السعيد إن السوق مؤهلة لتغيير مسارها خاصة بعد القرارات الإيجابية الأخيرة، ومنها قرار البنك المركزي بعدم إجراء توزيعات نقدية على المساهمين.

ولفت العضو المنتدب لشركة أصول لتداول الأوراق المالية، إلى أن بعض الردود السلبية التي جاءت على مدى هذا القرار كانت نتيجة اعتماد

قال إيهاب السعيد، العضو المنتدب لشركة أصول لتداول الأوراق المالية، إن كسر القالب العرضي للبورصة المصرية، منذ بداية الأسبوع الحالي، مرهون باختراق مستوى 11500 نقطة والاستقرار أعلاه.

وتوقع السعيد أن يحقق مؤشر EGX70 مستهدفات تاريخية جديدة خلال الفترة القادمة، نظراً لسيطرة شريحة الأفراد على الحصة الأكبر من التداولات

إفريكسيم بنك برصد 2 مليار دولار لتمويل شراء لقاحات كورونا لدول الاتحاد الإفريقي

الإسكان: لجنة الحصر والتفاوض بمشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي تبدأ التعاقد مع 11 شركة

وزارة التجارة: 25.2 مليار دولار قيمة الصادرات غير البترولية في 2020 بتراجع 1%

بالم هيلز توافق على بنود عقد تمويل مشترك من البنك الأهلي ومجموعة بنوك بمبلغ 1.28 مليار جنيه

نظرة متفائلة من المجموعة المالية هيرميس لمستقبل أداء الأسواق الناشئة والمبتدئة

أهم الأخبار اضغط على العناوين